وزارة شؤون الشباب والسفارة الأمريكية وشركة ThinkSmart تطلق مبادرة لتمكين الشباب البحريني عبر المهارات الرقمية

تدعم شركة (ThinkSmart) للتطوير والتدريب، بالشراكة مع وزارة شؤون الشباب والسفارة الأمريكية لدى مملكة البحرين، جهود تنمية الشباب في المملكة من خلال تقديم برامج تدريبية تركز على المهارات الرقمية المستقبلية، وذلك ضمن فعاليات «مدينة الشباب 2030».

وتعكس هذه المبادرة التزامًا مشتركًا بتمكين الشباب البحريني وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والفرص اللازمة للنجاح في عالم يتجه نحو التحول الرقمي المتسارع. ومن خلال الحصول على شهادات «Microsoft» المعترف بها دوليًا، يكتسب المشاركون مهارات رقمية متقدمة في مجالي الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، بما يسهم في تعزيز قدراتهم على مواكبة التقنيات الناشئة ومتطلبات سوق العمل المستقبلية. ويهدف هذا التعاون إلى توسيع الفرص المتاحة أمام الشباب وتعزيز منظومة المواهب الرقمية في مملكة البحرين.

وتواصل شركة(ThinkSmart) أداء دور فاعل في دعم الرؤية الوطنية لمملكة البحرين في مجال تمكين الشباب وتنمية رأس المال البشري، وذلك من خلال تقديم برامج تدريبية تواكب احتياجات سوق العمل، وتزود المتدربين بمهارات ومعارف معترف بها عالميًا. ومن خلال شراكاتها مع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية، تواصل(ThinkSmart) التزامها بإعداد الجيل القادم وتزويده بالقدرات اللازمة للإسهام في مسيرة التحول الرقمي والنمو الاقتصادي في المملكة.

كما يجسد دعم السفارة الأمريكية لدى مملكة البحرين لهذه المبادرة التزامها المستمر بتعزيز التعاون في المجال التعليمي، وتشجيع الابتكار، وتهيئة الفرص التي تسهم في تمكين الشباب. وتواصل السفارة، من خلال مبادرات تعزز المهارات الرقمية وتشجع على تبادل المعرفة، دعم الجهود الرامية إلى إعداد الشباب ليكونوا مساهمين فاعلين في مجتمعاتهم وقادة للمستقبل في ظل اقتصاد عالمي يشهد تطورًا متسارعًا.

ومن خلال هذه الشراكة تؤكد كل من(ThinkSmart) ووزارة شؤون الشباب والسفارة الأمريكية لدى مملكة البحرين مجددًا أهمية التعاون في تطوير قدرات الشباب، وفتح آفاق جديدة للابتكار والنمو والنجاح المستقبلي.

في 8 أعوام.. زيادة أطوال شبكة الطرق المرصوفة في المملكة 27.4%

كتبت: أمل الحامد

سجل مجموع أطوال الطرق المرصوفة بالمتر الطولي في مملكة البحرين حتى نهاية العام الماضي (2025) ارتفاعاً بنسبة 27.4%، خلال الأعوام الثمانية الماضية، إذ بلغت 3714 كيلومترا بمختلف أنواع الطرق، بزيادة قدرها 1016 كيلومترا، قياساً بـ4730 كيلومترا حتى نهاية العام الماضي.

وأظهرت أحدث إحصائيات رسمية صادرة عن وزارة الأشغال منشورة على بوابة البحرين للبيانات المفتوحة أمس أن مجموع أطوال الطرق المرصوفة بالمتر الطولي حتى العام الماضي شهد زيادة تقدر بـ61 كيلومترا مقارنة بـ 4669 كيلومترا في عام 2024.

ووفقاً لإحصائية (أطوال شبكة الطرق بالمتر الطولي) فإن مجموع الطرق المعبدة شهد قفزة في عام 2019 بمقدار 287 كيلومترا ليصل إلى 4001 كم، و213 كم في عام 2022 ليصل إلى 4543 كم، و209 في عام 2020 ليصل إلى 4210 كم.

جدير بالذكر أن مشاريع التوسع في أعمال الرصف تهدف إلى توفير بنية تحتية تسهم في تحفيز وتشجيع القطاع الصناعي والتجاري في الاستثمار وتوصيل الخدمة للمناطق الجديدة وربطها بشبكة الطرق العامة لتسهيل التنقل عبر مناطق المملكة المختلفة بسهولة ويسر مع مراعاة السلامة المرورية وتقريب المسافات، بما يتماشى مع التوسع العمراني على مستوى مملكة البحرين.

حل جمعية المدققين الداخليين البحرينية اختياريا

كتبت: ياسمين العقيدات

أصدر أسامة بن صالح العلوي وزير التنمية الاجتماعية قرارًا بشأن حل جمعية المدققين الداخليين البحرينية اختيارياً، وجاء القرار بناءً على موافقة الجمعية العمومية غير العادية للجمعية في اجتماعها بشأن حل الجمعية اختيارياً.

ونص القرار على تعيين شركة تصفية للجمعية، على أن يتحمل المصفي مصاريف التصفية ويقوم بتوزيع ناتج التصفية وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة، والنظام الأساسي للجمعية، وذلك خلال أربعة أشهر من تاريخ العمل بالقرار.

كما تضمن القرار حظر مواصلة نشاط الجمعية أو التصرف في أموالها بعد العمل بأحكام القرار وإلزام القائمين على إدارتها بتسليم المصفي جميع المستندات والسجلات الخاصة بها وعدم التصرف في أي من شؤون الجمعية أو حقوقها إلا بأمر كتابي من المصفي وفقاً للأنظمة القانونية ذات العلاقة.

وأشار القرار إلى أن يتولى المصفي المحافظة على أموال الجمعية وحقوقها، واستيفاء ما لها من حقوق، والوفاء بما عليها من ديون، كما تؤول جميع الأموال المتبقية بعد التصفية المملوكة للجمعية المنحلة إلى صندوق العمل الاجتماعي الأهلي.

ويلتزم المصفي بتقديم حساب ختامي عن أعمال التصفية إلى وزارة التنمية الاجتماعية، على أن يتولى وكيل الوزارة تنفيذ القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الرأي الثالث

عندما يصنع الذكاء الاصطناعي «هوية الوطن»..!!

محميد المحميد
malmahmeed7@gmail.com

في كل مناسبة وطنية نرى إعلانات وحملات تملأ الشوارع ومواقع التواصل.. هدفها جميل، الاحتفاء بالبحرين، والتعبير عن الفخر والانتماء، ولكن ما يلفت النظر مؤخراً هو ظاهرة خطيرة بدأت تنتشر، وتتمثل في استخدام صور مولدة بالذكاء الاصطناعي لشخصيات «تبدو بحرينية» للترويج لمنتج تجاري، أو مبادرة مجتمعية، أو حتى لموضوع وطني.

المشكلة ليست في استخدام الذكاء الاصطناعي.. المشكلة في كيف نستخدمه.. تجد مؤسسة تجارية تضع صورة رجل «بالبشت والعقال» أو امرأة «بالملفع» ولكن الملامح غير دقيقة، التفاصيل خاطئة، والزي فيه أخطاء فادحة.. تجد جمعية تضع وجها مولدا بالـ AI وتكتب تحته «هذا هو المواطن البحريني»..!!

أحياناً تذهب الأمور لأبعد من ذلك بوضع صور تشبه شخصيات رسمية من دون إذن، وقد سبق وحذرت الجهات المختصة من هذه الممارسة تحديداً.. وهنا نقع في فخين خطيرين.

الفخ الأول هو تشويه الهوية الوطنية.. الهوية لا تُصنع بالـ«برومبت».. الهوية البحرينية لها ملامحها، وزيها، وتاريخها، وبيئتها.. وعندما ننشر صوراً غير حقيقية ومليئة بالأخطاء، فنحن نرسخ في أذهان الناس – خاصة في الخارج – صورة مشوهة عن «شكل البحريني».

فالطفل الذي يرى هذا الإعلان في الخارج سيتكون لديه انطباع خاطئ، وكذلك السائح سيسأل: «هل هذا هو اللبس البحريني؟».. نحن بأنفسنا ننتقص من تميزنا ونقدم نسخة «مقلدة ورخيصة» من هويتنا.. وتلك مصيبة سنحتاج زمن طويل لتغييرها وتعديلها وتصحيحها.

أما الفخ الثاني، فيكون عبر استغلال الوطنية للتسويق.. ذلك أن تضع صورة وطنية على إعلان تجاري بالـ AI دون مراعاة الدقة، هو استغلال لعاطفة الناس.. هو اختصار للطريق على حساب المصداقية.. الوطنية ليست فلتراً نضعه على صورة.. الوطنية احترام وتفاصيل ودقة.

طيب هل دول العالم ساكتة عن هذه الأخطاء؟ الجواب: لا.. هناك دول كثيرة وضعت ضوابط مشددة.. الاتحاد الأوروبي أقر «قانون الذكاء الاصطناعي» الذي يلزم بوضع علامة واضحة على أي محتوى مولد بالـ AI، وفي المملكة لعربية السعودية، أصدرت هيئة الإعلام المرئي والمسموع اشتراطات تمنع استخدام صور الشخصيات العامة أو الرموز الوطنية في الإعلانات التجارية من دون موافقة.. وكذلك وفي دولة الإمارات، تشدد الجهات الإعلامية على أن أي محتوى وطني يجب أن يعكس الواقع بدقة ويحترم الهوية البصرية للدولة.

مازلت أذكر أن في 2023 انتشرت صور بالـ AI لشخصيات تاريخية عربية بملابس خاطئة تماما.. قامت حملة كبيرة على تويتر بعنوان «لا تشوهوا تاريخنا».. وكان التعليق الأبرز: «التاريخ لا يحتاج فلاتر، إنه يحتاج احتراما».

ذات الأمر ينطبق على الحاضر.. وطننا لا يحتاج صورة مصنوعة ومصطنعة، بل يحتاج إلى صورة حقيقية.. والحل يكمن في استثمار الذكاء الاصطناعي لخدمة الهوية لا تشويهها.. نحن لا نرفض الذكاء الاصطناعي، بالعكس هو أداة عظيمة، ولكن لنستخدمه بذكاء.. لتوثيق التراث، إذ يمكن للـAI أن يرمم صور البحرين القديمة، ويحيي المهن التقليدية بدقة تاريخية. وكذلك لإنتاج محتوى توعوي عبر فيديوهات قصيرة تشرح الإنجازات الوطنية بشخصيات تمثل بيئتنا الحقيقية.. وكذلك لدعم المبدعين البحرينيين من مصورين ومصممين بحرينيين يستخدمون الـ AI كأداة مساعدة، لا كبديل عن الهوية.

الذكاء الاصطناعي أداة.. والأداة إما أن تبني أو تهدم.. فلنجعلها تبني، فلنجعلها تعزز قيم الولاء والانتماء، لا أن تقدم للعالم نسخة «مفبركة» عنا.. وطننا غني برجاله ونسائه الحقيقيين، بتاريخهم وصورهم وإنجازاتهم.. ولا داعي أن «نخترع» بحرينياً بالذكاء الاصطناعي، ونحن لدينا ملايين البحرينيين الذين هم أجمل صورة للبحرين.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

حبس 24 آسيويا استولوا على تمويلات مالية بمحررات خاصة مزورة

النيابة: التصدي بحزم لأي ممارسات إجرامية تضر المنظومة الاقتصادية

صرّح رئيس نيابة محافظة العاصمة بأن النيابة العامة تلقت بلاغًا من إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني مفاده ضبط شبكة احتيالية تضم 24 متهمًا من جنسيات آسيوية ضالعين في عمليات احتيالية استولوا من خلالها على تمويلات مالية من إحدى الشركات باستعمال مستندات مزورة قدموها إليها.

وفور تلقي البلاغ باشرت النيابة العامة تحقيقاتها، حيث استجوبت المتهمين وأمرت بحبسهم احتياطيًا على ذمة التحقيقات كما أمرت بضبط وإحضار باقي المتهمين الهاربين، وجار استكمال التحقيقات تمهيدًا لتقديم المتهَمين إلى المحاكمة الجنائية.

وأكد رئيس النيابة أن النيابة العامة في إطار اختصاصها الأصيل في مباشرة الدعوى الجنائية تولي أهمية بالغة لحماية القطاع الاقتصادي وتتصدى بكل حزم لأي ممارسات إجرامية تمس سلامة المعاملات المالية أو تستهدف الإضرار بالمنظومة الاقتصادية بالمملكة.

كانت الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني قد تمكنت من كشف وضبط الشبكة، وقد باشرت النيابة التحقيق في الواقعة، حيث اطلعت على الإجراءات التي باشرها المتهم والمستندات والمحررات محل الواقعة والمنسوبة إليه وجهة عمله، واستمعت إلى أقوال الشهود من الموظفين المختصين، وندبت لجنة ثلاثية من ديوان الرقابة المالية والإدارية لحصر وفحص التجاوزات التي شابت أعمال المتهم، كما أمرت بالكشف عن سرية حساباته وبالتحفظ عليها وعلى أمواله وممتلكاته.

وبناءً على ما خلص إليه تقرير اللجنة المنتدبة وما كشفت عنه التحقيقات وتحريات إدارة مكافحة جرائم الفساد بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني وتقرير التحليل المالي الذي أعده المركز الوطني للتحريات المالية، من أن المتهم تمكن من اختلاس قيمة شيكات منصرفة كمساعدات خيرية من قبل الإدارة العامة للأوقاف الجعفرية بلغت 483.107 دنانير بحرينية بإيداعها في حسابه الشخصي والانتفاع بها في نفقاته وشؤونه الخاصة ومن ذلك شراء عقار وسيارتين، فضلًا عن شروعه في اختلاس قيمة شيكات أخرى مقدارها 58 ألف دينار بحريني كان في سبيله الى صرفها لمصلحته، وذلك بأن قام بتزوير واصطناع طلبات الحصول على المساعدات الخيرية بأسماء وهمية ومن ثم عرضها على اللجنة المعنية بجهة عمله، وتسلمه الشيكات بقيمة تلك المساعدات بعد حصوله على موافقة اللجنة على منح المساعدات والاستئثار بها لنفسه، فضلًا عن قيامه بتزوير وتحريف البيانات بنظام الإدارة الإلكتروني لإتمام مشروعه الإجرامي.

وأوضحت إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية أن المتورطين عمدوا إلى تزوير كشوفات حسابات بنكية وشهادات رواتب وأختام منسوبة إلى جهات عمل مختلفة، وتضمينها بيانات مالية غير صحيحة تُظهر حصولهم على رواتب تفوق رواتبهم الفعلية، بهدف الحصول على موافقات وتمويلات مالية بطرق احتيالية.

وأضافت أنه فور تلقي البلاغ، باشرت الإدارة عمليات البحث والتحري وجمع المعلومات والأدلة، وأسفرت تلك الجهود عن تحديد هوية المتورطين وضبط عدد من الأشخاص داخل المملكة، ثبت تورطهم في المساعدة على تزوير المستندات وتسهيل تقديم طلبات التمويل مقابل مبالغ مالية تلقوها عبر تحويلات بنكية. وأشارت إلى أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، وأكدت الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني مواصلة جهودها في مكافحة الجرائم الاقتصادية بمختلف أشكالها، وعدم التهاون مع الممارسات الاحتيالية وجرائم التزوير التي من شأنها الإضرار بالقطاعين المالي والائتماني في مملكة البحرين، وذلك في إطار تطبيق القانون وحماية حقوق الأفراد والمؤسسات.

24 جرام ماريجوانا تقود عشرينيا إلى المحاكمة

حجزت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى جلسة 11 أغسطس للحكم على عشريني متهم بالاتجار وترويج الماريجوانا بالإضافة إلى الاعتداء على شرطي اثناء محاولة الفرار ومنعه من القبض عليه.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى ورود معلومات إلى إدارة مكافحة المواد المخدرة تفيد بأن المتهم يحوز ويحرز المادة المخدرة بقصد الاتجار، وعليه تم عمل تحريات سرية أكدت المعلومات، ودلت على أن المتهم يعمل ضمن شبكة منظمة تعمل على استيراد مواد مخدرة للترويج وتحقيق عوائد مالية، وتعتمد أسلوب البريد الميت، وبأن المتهم يعمل ضمن الشبكة ويقوم بدور توزيع تلك المواد عبر أسلوب البريد الميت.

وعليه، تم إصدار إذن بالقبض والتفتيش، وتم تشكيل قوة، وعند الوصول إلى المتهم حاول الهروب، وأبدى المقاومة، إلا أنه تمت السيطرة عليه بعد محاولات للفرار والاعتداء على شرطي، حيث عثر بحوزته اثناء تفتيشه على كيس فيه 24 جرامًا من الماريجوانا وميزان حساس.

ووجهت النيابة العامة إلى المتهم، الذي يبلغ من العمر 28 سنة، بأنه في غضون عام 2026 حاز وأحرز وباع بقصد الاتجار مادة الماريجوانا في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، كما أنه استعمل القوة والعنف مع الشرطي القائم على تنفيذ الأحكام، بأن قام بتحريك كل جسده محاولاً الإفلات من قبضته.

النيابة تطالب بأقصى عقوبة على موظف بالجعفرية اختلس وغسل نصف مليون دينار

طالبت النيابة العامة بتوقيع أقصى عقوبة على موظف بالإدارة العامة للأوقاف الجعفرية متهم باختلاس أكثر من نصف مليون دينار من أموال المساعدات الخيرية، إذ أكدت أن المتهم استغل الأمانة التي أوكلت إليه لتحقيق الأرباح لنفسه من دون مراعاة لتلك الأمانة، من جانبها قررت المحكمة تأجيل الجلسة القادمة إلى 26 يوليو لتقديم دفاع المتهم مرافعته.

وكانت وزارة العدل والشؤون الاسلامية والأوقاف قد أبلغت عن قيام المتهم الموظف بالإدارة العامة للأوقاف الجعفرية باختلاس مبالغ تعود للمساعدات الخيرية التي تُمنح من الإدارة للمحتاجين، وقد باشرت النيابة التحقيق في الواقعة، حيث اطلعت على الإجراءات التي باشرها المتهم والمستندات والمحررات محل الواقعة والمنسوبة إليه وجهة عمله، واستمعت إلى أقوال الشهود من الموظفين المختصين، وندبت لجنة ثلاثية من ديوان الرقابة المالية والإدارية لحصر وفحص التجاوزات التي شابت أعمال المتهم، كما أمرت بالكشف عن سرية حساباته وبالتحفظ عليها وعلى أمواله وممتلكاته.

وبناءً على ما خلص إليه تقرير اللجنة المنتدبة وما كشفت عنه التحقيقات وتحريات إدارة مكافحة جرائم الفساد بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني وتقرير التحليل المالي الذي أعده المركز الوطني للتحريات المالية، من أن المتهم تمكن من اختلاس قيمة شيكات منصرفة كمساعدات خيرية من قبل الإدارة العامة للأوقاف الجعفرية بلغت 483.107 دنانير بحرينية بإيداعها في حسابه الشخصي والانتفاع بها في نفقاته وشؤونه الخاصة ومن ذلك شراء عقار وسيارتين، فضلًا عن شروعه في اختلاس قيمة شيكات أخرى مقدارها 58 ألف دينار بحريني كان في سبيله الى صرفها لمصلحته، وذلك بأن قام بتزوير واصطناع طلبات الحصول على المساعدات الخيرية بأسماء وهمية ومن ثم عرضها على اللجنة المعنية بجهة عمله، وتسلمه الشيكات بقيمة تلك المساعدات بعد حصوله على موافقة اللجنة على منح المساعدات والاستئثار بها لنفسه، فضلًا عن قيامه بتزوير وتحريف البيانات بنظام الإدارة الإلكتروني لإتمام مشروعه الإجرامي.

3 كجم ماريجوانا بداخل أسماك مجففة تكشف عصابة تهريب المخدرات

بدأت المحكمة الكبرى الجنائية محاكمة امرأتين من الجنسية الهندية وشاب باكستاني بعد أن أحبطت شؤون الجمارك بمطار البحرين الدولي بالتعاون مع إدارة مكافحة المخدرات، محاولة تهريبهم أكثر من 3 كيلو جرامات من المواد المخدرة بداخل سمك مجفف، حيث دلت تحريات إدارة مكافحة المواد المخدرة على أن المتهمين ضمن شبكة إجرامية دولية لتهريب المواد المخدرة.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى اشتباه مأموري الجمارك في حقائب سفر لراكبتين قادمتين من العاصمة التايلاندية بانكوك تبلغان من العمر 35 و46 عاما، ليتم تحويلهما فوراً إلى جهاز الأشعة بالمسار الأحمر وبتفتيش دقيق للحقائب، تم العثور على 3 كيلوجرامات و25 جراماً من مخدر الماريجوانا، جرى إخفاؤها باحترافية شديدة داخل أكياس نايلون شفافة محشوة بالأسماك المجففة ومغطاة ببطانة الملابس للتمويه وتضليل الأجهزة الأمنية.

وبمواجهة المتهمتين، أقرّتا بجلب الشحنة لصالح شبكة تديرها فتاة من الخارج مقابل مبالغ مالية وعلى الفور، باشرت إدارة مكافحة المخدرات إجراءاتها، حيث تم السماح للمتهمة الأولى بالتنسيق مع الطرف الخارجي لإعداد كمين لـ«المتسلم» في البحرين وبعد تبادل الصور وتحديد الهوية، التقى المتهم الثالث (باكستاني الجنسية – 24 عاماً) بالمتهمة الأولى خارج أحد الفنادق لتسلم الشحنة، لتباغته القوة الأمنية وتلقي القبض عليه متلبساً، كما عُثر بحوزته على مواد مخدرة إضافية مخبأة في دراجته النارية وحقيبته الخاصة.

وبيّنت التحريات أن الشبكة تتبع أسلوباً منظماً يُعرف بـ(البريد الميت)، حيث يقتصر دور المرأتين على التهريب وتوصيل الشحنة، فيما يتولى المتهم الثالث دور الموزع والترويج عبر وضع المخدرات في مواقع مختلفة بالبلاد، وأقرّ الأخير باحترافه هذا النشاط وبيع المواقع لقاء دينار بحريني واحد لكل موقع.

هذا وقد ثبت معمليا أن المواد المضبوطة هي مخدر الماريجوانا المحظور، فيما أمرت المحكمة باستمرار حبس المتهمين على ذمة القضية، وتأجيل المحاكمة إلى جلسة 26 يوليو الجاري للاستماع إلى المرافعة من دفاع المتهمين والتصريح له بأوراق القضية.